النكت المختصرة على البيقونية

لفضيلة الشيخ

ناصر بن حمد الفهد





الطبعة الثانية

1436 هـ 2015 م



النكت المختصرة
على البيقونية

لفضيلة الشيخ:

ناصر بن حمد بن حمَيِّن الفهد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[النكت المختصرة على البيقونية]

مقدمة المعتني

الحمد لله العلي العظيم، والصلاة والسلام على نبيه الكريم، أما بعد:

فقد دُفِعت إليَّ نسختان مخطوطتانِ لتعليقةٍ لوالدي الشيخ ناصر الفهد أحسن الله خلاصه على المنظومة البيقونية كان قيَّدها لبعض طلبة العلم في السجن في كتابه سنة ١٤٢٥، وهي إشارات مختصرة إلى الفرق بين سبيل المتقدمين والمتأخرين في بعض أبواب الحديث علَّقها على ٢٥ بيتًا من المنظومة.

ولـمَّا زرتُ والدي في السجن أخبرته بها، فأثبتَها وطلب حذف كلام يسير مما ثبت له خلافه.

* * *

وكان عملي في إخراج الرسالة قائمًا على:

- شَكْل عبارة الوالد شكلَ إعراب.
- ضبط أسماء الأعلام.
- تخريج ما استطعت تخريجه من النصوص الواردة والإشارات وعزوها إلى مواطنها في الحاشية، وقد عوَّلتُ في كثير من ذلك على الموسوعة الشاملة.
- تذييل الحاشية التي من صنعي بـ[المعتني]، فإذا كانت تعقيبًا على حاشية الوالد فرَّقتُ بينهما بـ[المصنف] بعد عبارته و[المعتني] بعد عبارتي.

* * *

وبعد، فإني أرجو أن أكون أحسنتُ فيما صنعتُ، وإن كان خللٌ فقد (جلَّ من لا عيبَ فيه وعلا).

واللهَ أسأل أن يجعل عملي وعمل والدي خالصَينِ لوجهه الكريم، وأن يخلصهما من الرياء والسمعة، وأن لا يحرمنا الأجر.

كتبه: مصعب بن ناصر الفهد

الثلاثاء ١٧/ ربيع الأول / ١٤٣٤

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ والصلاةُ والسلامُ على رسولِ اللهِ، وبعدُ:

فهذهِ نكتٌ مختصرةٌ جدًّا، وضعتُها على (**البيقونيَّةِ**) لإيضاحِ بعضِ الفروقاتِ بينَ منهجِ المتقدِّمِينَ والمتأخرِينَ، وقد كنتُ وضعتُ أكثرَ من عشرينَ مقدمةً في منهجِ المتقدِّمِينَ، أهمُّها **مقدمتانِ:**

الأولى: التمييزُ بينَ المصطلحاتِ؛ فإنَّ أكثرَ الخلطِ والخطأِ في مسائلِ المصطلحِ تأتي من عدمِ التمييزِ بينَ مرادِ المتقدِّمِينَ بمصطلحاتِهم ومرادِ المتأخرِينَ، ولذلكَ أمثلةٌ كثيرةٌ في مصطلحاتِ (**الصحيحِ**) و(**الحسنِ**) و(**الضعيفِ**) و(**المُدَلِّسِ**) و(**المُنكَرِ**) وغيرِها، لا يتَّسِعُ المقامُ لشرحِها.

الثانيةُ: لا يُؤخَذُ بقولٍ مُجرَّدٍ من عملٍ؛ وذلكَ أنَّ كثيرًا من تقريراتِ المتأخرِينَ تكونُ بناءً على أقوالٍ للمتقدِّمِينَ دونَ عملِهم، وبناءُ القاعدةِ على قولٍ مُجرَّدٍ من عملٍ خطأٌ؛ وذلكَ لأنَّه لا يُفهَمُ هذا القولُ والمرادُ بهِ إلا بالنظرِ إلى العملِ؛ لأنَّه قد يكونُ ساقَ القولَ في الكلامِ على حديثٍ معيَّنٍ فعمَّمَه الراوي له، وقد يكونُ الراوي فهمَ خطأً، وقد يكونُ ذكرَ مصطلحًا

أرادَ به أمرًا وفهمَ منه المتأخرونَ أمرًا آخرَ، وغيرُ هذهِ الاحتمالاتِ، ولديَّ أمثلةٌ كثيرةٌ على كلِّ احتمالٍ، لا يسعُ هذا المختصرُ ذكرَها. فلا يسلمُ الناظرُ في قولِ الأئمةِ من الخطأِ في فهمِ مرادِهم حتَّى يعرضَهُ على عملِهم، وأمثلةُ بناءِ القواعدِ في المصطلحِ أو بناءِ الحكمِ على الرجالِ أو الأحاديثِ بناءً على (**قولٍ مُجرَّدٍ من عملٍ**) عندَ المتأخِرينَ كثيرةٌ؛ كقاعدتِهم في روايةِ المبتدعِ والمُدَلِّسِ والمُختلِطِ والضعيفِ وغيرِها، وكتصحيحِهم لصحيفةِ عمرِو بنِ شُعَيبٍ عن أبيهِ عن جدِّه ولروايةِ العبادلةِ عن ابنِ لَهِيعَةَ، وغيرِ ذلكَ.

فالمقصودُ أنَّه لا بُدَّ للناظرِ في (**مصطلحِ الحديثِ**) أن يُميِّزَ بينَ المصطلحاتِ ويعرفَ مرادَ المتقدِّمِينَ منها، ولا يحكمَ عليها بناءً على تعريفِ المتأخِرينَ لها، ولابُدَّ له من أن يبنيَ القواعدَ على أقوالِ الأئمةِ من عملِهم وتطبيقاتِهم على الأحاديثِ، وأكثرُ أو كثيرٌ من الخللِ عندَ المتأخِرينَ يأتي من هذَينِ الأمرَينِ، واللهُ تعالى أعلمُ.

أوَّلُها الصحيحُ، وهْوَ ما اتَّصلْ   إسنــادُهُ ولم يَشُــذَّ أو يُعَلْ

الحديثُ عندَ المتقدِّمِينَ **قسمانِ:** مقبولٌ ومردودٌ.

القسمُ الأولُ؛ المقبولُ: وهوَ كلُّ حديثٍ لم يتبيَّنْ خطؤُهُ، وهوَ **قسمانِ:**

الأولُ؛ قبولُ احتجاجٍ واعتمادٍ: وهوَ الصحيحُ بهذا الشرطِ الذي ذكرَهُ الناظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الثاني؛ قبولُ استدلالٍ واعتبارٍ: وهوَ ما دونَ ذلكَ من أحاديثِ خفيفِي الضبطِ والضعفاءِ الذينَ لم يفحشْ خطؤُهم والمراسيلِ الصحيحةِ وغيرِها، بشرطِ أن تكونَ لم يتبيَّنْ خطؤُها، وهذا القسمُ هو المرادُ بـ**(الحسنِ)** عندَ التِّرْمِذيِّ، و**(الصالحِ)** عندَ أبي داودَ، وقد يذكرُ النَّسَائيُّ عنه أحيانًا أنَّهُ **(جيدٌ)**، وهوَ **(المقاربُ)** عندَ البخاريِّ، وهوَ الذي ذكرَهُ مسلمٌ في القسمِ الثاني في مقدمِته، وهوَ مرادُ الإمامِ أحمدَ بـ**(الضعيفِ)** في قولِه: ((**ضعيفُ الحديثِ أحبُّ إليَّ من رأيِ الرجالِ**))[1].

القسمُ الثاني؛ المردودُ: وهوَ كلُّ حديثٍ تبيَّنَ خطؤُهَ كالمُنكَراتِ؛ سواءٌ منكراتُ الثقاتِ والضعفاءِ، وكأحاديثِ الكذابِينَ والمتروكِينَ ومن فحشَ خطؤُه ولو كانَ صالحًا .

---

[1] رواه ابن حزم مسندًا بأكثر من لفظ في **المحلَّى**، ت: د. عبد الغفار سليمان البندري، نشرة دار الكتب العلمية (١/٨٧)، (٣/٦١). [المعتني]

يرويهِ عَدْلٌ ضابطٌ عن مثلِهِ مُعتَمَدٌ في ضبطِهِ ونقلِهِ

مدارُ الثقةِ في الروايةِ على **أمرَينِ**:

الأولُ: الصدقُ. **والثاني**: الضبطُ. وعلى هذا **ثلاثةُ فروعٍ**:

الأولُ: أنَّ ما يذكرُه المتأخرونَ من الشروطِ في الراوي غيرِ هذَينِ الأمرَينِ لا صحَّةَ لها،كقولِهم: أن يكونَ سالمًا من خوارمِ المروءةِ، وسيِّءِ العاداتِ. أو نحوِ ذلكَ، فالراوي إذا كانَ صادقًا ضابطًا فحديثُه صحيحٌ.

الثاني: أنَّ المبتدعَ مهما كانَتْ بدعتُه إذا كانَ صادقًا ضابطًا فحديثُه مقبولٌ، وهوَ ثقةٌ في بابِ الروايةِ، وعلى هذا عملُ المتقدمينَ.

الثالثُ: أنَّ ما يُنقَلُ عن بعضِ الأئمةِ من هجرِ بعضِ أهلِ البدعِ وتركِ الروايةِ عنهم وغيرِ ذلكَ ليسَ من بابِ القدحِ في صحةِ روايتِهم، بل من بابِ القدحِ في ديانتِهم والتحذيرِ من بدعتِهم، وإنما يُفهَم هذا إذا جمعْنا بينَ أقوالِهم هذهِ وعملِهم؛ فإنَّهم صحَّحوا أحاديثَ كثيرةً من روايةِ أهلِ البدعِ، والصحيحانِ فيهما أحاديثُ كثيرةٌ من روايتِهم، وقد قبلوها واحتجُّوا بها، فبابُ العدالةِ في الروايةِ غيرُ بابِ العدالةِ في الشهادةِ والقضاءِ والإمامةِ والنكاحِ ونحوِها.

والحسنُ المعروفُ طُرْقًا وغدَتْ رجالُهُ لا كالصحيحِ اشتهرَتْ

(**الحسنُ**) عندَ المتقدمِينَ يأتي على **وجوهٍ:**

الأولُ: كـ(**الحسنِ**) عندَ المتأخرينَ، فيكونُ قسمًا من أقسامِ الصحيحِ بهذا الاعتبارِ، ولكنَّه قليلُ الاستعمالِ.

الثاني: (**الغريبُ**)، فإذا كانَ الحديثُ غريبًا فإنَّ المتقدمِينَ قد يسمُّونَه حسنًا، ثم الأكثرُ في تلكَ الغرائبِ أن تكونَ قاصرةً عن الصحَّةِ.

الثالثُ: (**الحسنُ**) في اصطلاحِ التِّرْمِذيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهوَ ما كانَ فيه ثلاثةُ شروطٍ بيَّنَها في آخرِ كتابِه في (**الجامعِ**)[٢]، **وهيَ:**

- أَلَّا يكونَ في إسنادِه مُتَّهَمٌ.
- وأن يُروَى من غيرِ وجهٍ.
- وأن لا يكونَ شاذًّا، يعني خطأً.

لذلكَ قد يُحسِّنُ التِّرْمِذيُّ للراوي الضعيفِ؛ لأنَّه غيرُ مُتَّهَمٍ.

---

[٢] انظر: **الجامع الصحيح**، تحقيق أحمد شاكر، نشرة دار الكتب العلمية (٥/٧١١). [المعتني]

وقد يُحسِّنُ الحديثَ (**المُنقطِعَ**) أو (**المُرسَلَ**)، ولديَّ عشراتُ الأمثلةِ على ذلكَ، فتعقُّبُ المتأخِرينَ على التِّرْمِذيِّ في قولِهم: ((**حسَّنَه التِّرْمِذيُّ وليسَ كما قالَ – أو وهوَ كما قالَ**)) ليسَ كما قالوا؛ لأنَّ التِّرْمِذيَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وادٍ وهم في وادٍ آخرَ، وإنَّما يُتعقَبُ التِّرْمِذيُّ لو خالفَ شروطَه في الحديثِ الذي حسَّنَه؛ كأنْ يُحسِّنَ حديثًا لمُتَّهَمٍ أو لم يُروَ من وجهٍ آخرَ أو كانَ شاذًّا، أمَّا حمْلُ اصطلاحِ التِّرْمِذيِّ على اصطلاحِ المتأخِرينَ فخطأٌ.

فائدةٌ: تبيَّنَ لي بالاستقراءِ أنَّ مرتبةَ الصحَّةِ عندَ التِّرْمِذيِّ هيَ على هذا الترتيبِ:

(١/حسنٌ صحيحٌ ٢/حسنٌ صحيحٌ غريبٌ ٣/حسنٌ ٤/حسنٌ غريبٌ ٥/غريبٌ)

وكلُّ ما عن رتبةِ الحُسْنِ قصُرْ ... فهْوَ الضعيفُ، وهْوَ أقسامًا كثُرْ

يجبُ التفريقُ كما سبقَ بينَ مرادِ المتقدمِينَ بـ(**الحسنِ**) وهوَ من أقسامِ الضعيفِ المقبولِ وبينَ مرادِ المتأخرِينَ به وهوَ من أقسامِ الصحيحِ عندَهم.

فائدةٌ: أُشتهِرَ أنَّ أوَّلَ مَنْ ذكرَ مصطلحَ (**الحسنِ**) هوَ التِّرْمِذيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى ولعلَّه أوَّلُ من أشهرَه، وإلَّا فقد ذكرَه عن شيخِه البخاريِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كثيرًا في (**العللِ الكبيرِ**)[٣] وذكرَه شيخُ البخاريِّ عليُّ بنُ المَدِينيِّ أيضًا في (**عللِه**) وذكرَه الإمامُ أحمدُ وابنُ المباركِ وغيرُهم.

---

[٣] انظر: **علل الترمذي الكبير**، ت: حمزة ديب مصطفى، نشرة مكتبة المصطفى، الطبعة الأولى (١/١٨٧)، (١/٤١٣).[المعتني]

فائدةٌ أخرى: الحديثُ الضعيفُ قسمانِ كما سبقَ؛ مقبولٌ ومردودٌ، **والمقبولُ:** هو ما قصرَ عن درجةِ الصحةِ ولم يتبيَّنْ خطؤُهُ، وهوَ درجاتٌ، فقد يقربُ من الصحيحِ وقد يقربُ من المردودِ بحسَبِ ما يحفُّه من قرائنَ وغيرِها.

وإنَّني أنبِّهُ أنَّ المتأخرِينَ توسَّعوا كثيرًا في تصحيحِ الأحاديثِ الضعيفةِ إذا وردَتْ من عددٍ من الطرقِ معَ أنَّني إلى ساعتي هذهِ لم أجِدْ أحدًا من أئمةِ المتقدمِينَ صحَّحَ حديثًا كلُّ طرقِه ضعيفةٌ لتعددِ طرقِهِ، ولاشكَّ أنَّ ما تعددَتْ طرقُهُ أقوى من الذي لم يأتِ إلا من طريقٍ واحدٍ إلا أنَّه يبقى ضعيفًا، واللهُ تعلى أعلمُ.

وما أُضيفَ للنَّــبيْ المرفــوعُ وما لتابــعٍ هوَ المقطــوعُ

قد يأتي عندَ المتقدمِينَ تسميةُ الحديثِ (**المرسلِ**) أو الحديثِ (**المنقطعِ**) بالحديثِ (**المقطوعِ**).

والمسندُ المتَّصلُ الإسنادِ مِنْ راويهِ حتَّى المصطفى ولم يَبِنْ

و(**المسندُ**) قد يأتي عندَ المتقدمِينَ كما ذكرَه الناظمُ، وقد يُرادُ بِهِ ما اتَّصلَ إسنادُه ولم يكنْ مرفوعًا.

وما بسمع كلِّ راوٍ يتَّصِلْ إسنادُهُ للمصطفى فالمُتَّصِلْ

اعلمْ أنَّ **مراتبَ اتصالِ الإسنادِ هي:**

المرتبةُ الأولى: ما ذكرَهُ الناظمُ، وهوَ شرطُ البخاريِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي تبيَّنَ بالاستقراءِ بالنظرِ إلى كتابِه الصحيحِ والتاريخِ.

المرتبةُ الثانيةُ: ما عاصرَ فيه كلُّ راوٍ شيخَه وأمكنَ لقاؤُهُ ولم يثبتِ اللقاءُ ولا عدمُه، وهوَ شرطُ مسلمٍ الذي ذكرَه في مقدمتِه.

المرتبةُ الثالثةُ: (**المناولةُ الصحيحةُ**)، وهيَ أنْ يناوِلَ الشيخُ الثقةُ الضابطُ لكتابِه مروياتِه لتلميذِه ويأذنَ له بالروايةِ، نحوَ روايةِ أبي اليَمَانِ عن شُعَيْبِ بن أبي حمزةَ، وقد أخرجَها الشيخانِ، وهي مناولةٌ ولم يسمعْها أبو اليمانِ من شيخِه. ونحوُ هذه -وهيَ أضعفُ- الوِجَادَةُ الصحيحةُ، نحوُ روايةِ مَخْرَمَةَ عن أبيهِ وقد أخرجَها مسلمٌ في صحيحِه.

المرتبةُ الرابعةُ: المُنقطِعُ المقبولُ ما لم يخالفْ، نحوُ روايةِ أبي عبيدةَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ عن أبيهِ، وإبراهيمَ النَّخَعِيِّ عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ، وسعيدِ بنِ المسَّيِّبِ عن عمرَ، وعليِّ بنِ أبي طلحةَ عن ابنِ عباسٍ، ونحوُ ذلكَ، فهيَ مقبولةٌ ما لم تخالفْ غيرَها من الأحاديثِ الصحيحةِ.

المرتبةُ الخامسةُ: ما دونَ ذلكَ من المنقطعاتِ الضعيفةِ والمراسيلِ، فقد يكونُ بعضُها مقبولًا قبولَ اعتبارٍ، وقد يكونُ مردودًا في حالِ المخالفةِ وظهورِ الخطأِ، واللهُ أعلمُ.

عزيزُ مروي اثنين أو ثلاثهْ مشهورُ مروي فوقَ ما ثلاثهْ

(العزيزُ) يندرُ وجودُه -إن وُجِدَ-؛ فهوَ تقسيمًا ذهنيًّا أكثرُ منه واقعيًّا؛ لأنهم يذكرونَ أنَّه يرويهِ عن كلِّ راوٍ اثنانِ، وهذا بهذا الشرطِ لم أجدْه، وقد بحثتُ كثيرًا عنه؛ فإنَّه قد يصحُّ في طبقةٍ أو طبقتَينِ من السندِ، ولكنَّهُ لا يستمرُّ في جميعِ الطبقاتِ، وهو قسمٌ لا حقيقةَ لوجودِه إلا إذا عُومِل كـ**(الغريبِ)**؛ فإنَّ **(الغريبَ)** ما انفردَ به راوٍ في أيِّ طبقةٍ من طبقاتِ السندِ، فإذا جُعِلَ **(العزيزُ)** كذلكَ فهو موجودٌ، واللهُ أعلمُ.

وهنا ينبغي الكلامُ في **(المُتَواتِرِ)**، وهو بشرطِه الذي يذكرُه أهلُ الكلامِ لا يوجدُ أبدًا في الحديثِ، حتى مثالُهم ((**من كذبَ عليَّ متعمدًا...**))[٤] فإنَّه لا تنطبقُ عليه شروطُهم؛ لأنَّهم يشترطونَ أنْ يرويَهُ عن كلِّ راوٍ جماعةٌ أيضًا، وهذا لم يحدثْ هنا.

وأقربُ منهم شرطُ ابنِ حزمٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ للـ**(متواترِ)** الذي ذكرَه في **(الإحكامِ)**[٥]، حيثُ ذكرَ أنْ يُحِيلَ العقلُ اتفاقَ الرواةِ على الكذبِ ولو لم يَرِدْ إلا من طريقَينِ؛ كحديثٍ يرويهِ أهلُ المدينةِ وآخرَ يوافقُه ولكنَّه يرويهِ أهلُ العراقِ بإسنادٍ آخرَ.

---

[٤] رواه البخاري في الحديث (١١٠) و(١٢٩١) و(٣٤٦١) و(٦١٩٧)، ومسلم في الحديث (٣) و(٤). [المعتني]

وفي الجملةِ فالكلامُ على (**المتواترِ**) و(**الآحادِ**) وإفادتِه للعلمِ أو الظنِّ طويلٌ لا يسعُ هذا المختصرُ بسطَه، واللهُ أعلمُ.

معنْعنٌ كـ(عنْ سعيدٍ عن كَرَمْ) ومُبهمٌ ما فيه راوٍ لم يُسَمْ

الكلامُ على (**العنعنةِ**) في **مقامَين:**

الأولُ: أنَّ (**العنعنةَ**) أكثرُ ما تقَعُ من تصرُّفِ الرواةِ في صِيَغِ شيوخِهم، وليسَتْ من لفظِ الشيخِ نفسِه، وهذا ظاهرٌ بالاستقراءِ، وقد ذكرْتُ الأدلةَ عليه بالتفصيلِ في (**منهجِ المتقدمِينَ في التدليسِ**)[٦].

الثاني: أنَّ تغييرَ الرواةِ لصِيَغِ شيوخِهم على **قسمَين:**

القسمُ الأولُ: أن يكونَ الراوي قد ذكرَ التحديثَ أو الإخبارَ ونحوَ ذلكَ فيقلبَها الراوي عنه إلى (**العنعنةِ**)؛ كأنْ يرويَ قتادةُ مثلًا فيقولَ: ((**حدَّثَنا أنسٌ**))، فيرويَ عنه سعيدُ بنُ أبي عَرُوبَةَ فيقولَ: ((**عن قتادةَ عن أنسٍ**))، ونحوِ ذلكَ، فهذا كثيرٌ جدًّا من الرواةِ الثقاتِ الحفَّاظِ ومن دونَهم.

---

[٥] انظر: **الإحكام في أصول الأحكام**، ت: الشيخ أحمد شاكر، نشرة دار الآفاق الجديدة (١/١٠٧). [المعتني]

[٦] انظر: **منهج المتقدمين في التدليس**، نشرة أضواء السلف (ص: ١٣٧-١٤٧).[المعتني]

القسمُ الثاني: العكسُ، وهوَ أنْ يرويَ الراوي بـ(**العنعنةِ**) ونحوِها وليسَ فيها التصريحُ بالتحديثِ أو الإخبارِ، فيقلبَها الراوي عنه إلى التصريحِ بالتحديثِ، فهذا على **قسمَينِ:**

الأولُ: من خفيفِي الضبطِ، فهذا يقعُ كثيرًا كما ذكرَه أبو حاتِمٍ عن أصحابِ بَقِيَّةَ بنِ الوليدِ، وذكرَه الإسماعيليُّ عن الرواةِ الشاميِّينَ والمِصريِّينَ، وذُكِرَ عن المُباركِ بن فَضَالَةَ في أحاديثِ الحسنِ البَصْرِيِّ[7]، وغيرُ ذلكَ.

الثاني: من الثقاتِ الحفَّاظِ، فهذا يقَعُ قليلًا، وتكونُ من الأوهامِ التي تعرضُ لهم.

تنبيهٌ: قد تأتي (**العنعنةُ**) ويُرَادُ بها القصةُ لا الروايةُ، فيقولُ: ((**عن فلان**))، يعني قصتَه لا أنَّه روى عنه؛ نبَّهَ إلى ذلك ابنُ رجبٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (**شرحِ العللِ**)[8] والحافظُ ابنُ حَجَرٍ في (**الفتحِ**).

---

[7] انظر: المرجع السابق (ص:١٤٨، ١٤٩). [المعتني]

[8] انظر: **شرح علل الترمذي**، ت: د. همام عبد الرحيم سعيد، نشرة مكتبة المنار، الطبعة الأولى (٢/٦٠٣). [المعتني]

ومبهمٌ ما فيهِ راوٍ لم يُسَمْ

هنا **فائدةٌ للإبهامِ في السندِ:** وهيَ أنَّه قد يكونُ الإبهامُ لورودِه في السندِ المروِيِّ مبهمًا أصلًا، وقد يكونُ أحدُ الرواةِ أبهمَهُ لضعفِه مثلًا؛ كإبهامِ وَكِيعٍ لأبَانَ بنِ أبي عيَّاشٍ وإبهامِ الإمامِ أحمدَ لعمرِو بنِ عُبيدٍ وإبهامِ ابنِ مَاجَهْ للوَاقِديِّ وإبهامِ البخاريِّ والنَّسائيِّ لابنِ لَهِيعَةَ، وغيرِ ذلكَ.

وكلٌّ ما قلَّتْ رجالُهُ علَا وضدُّهُ ذاكَ الذي قد نزَلَا

وهنا **فائدتانِ:**

الأولى: أنَّ أعلى أحاديثِ البخاريِّ ثلاثيَّةُ الإسنادِ، وهيَ قريبٌ من العشرينَ حديثًا، وأنزلُ أحاديثِه تُساعيُّ الإسنادِ ،وأعلى أحاديثِ مسلمٍ وأبي داودَ والنَّسائيِّ رباعيَّةُ الإسنادِ، وأعلى أحاديثِ التِّرْمذيِّ ثلاثيُّ الإسنادِ وهوَ حديثٌ واحدٌ فقطْ، وأعلى أحاديثِ ابنِ ماجَهْ ثلاثيَّةُ الإسنادِ، وهي مجموعةُ أحاديثَ إلا أنَّها كلَّها من روايةِ جُبَارَةَ بنِ المُغَلِّسِ وهوَ ضعيفٌ، وأمَّا أحاديثُ الإمامِ أحمدَ العاليةُ في مسندِهِ فقريبٌ من ثلاثِ مئةِ حديثٍ ثلاثيِّ الإسنادِ.

الثانيةُ: أنَّ من صفاتِ أهلِ الحديثِ طلبَ العُلُوِّ في الإسنادِ، فإذا انتهى زمنُ الروايةِ فلا يزالُ طلبُ العلوِّ باقيًا، وذلك عندَ النظرِ في الكتبِ، فإذا قرأتَ كتابًا نقلَ مؤلفُهُ عن آخرَ وكانَ ذلكَ المنقولُ عنهُ موجودًا فمن علوِّ السندِ أنْ تُراجِعَ ذلكَ المنقولَ عنهُ بنفسِكَ.

وقد جمعتُ شيئًا كثيرًا من الأخطاءِ التي تواردَ عليها المؤلِّفونَ بسببِ نقلِ بعضِهم عن بعضٍ وعدمِ رجوعِهم إلى الأصولِ،واللهُ أعلمُ.

فائدةٌ طريفةٌ في علوِّ السندِ في النقلِ: كانَ ابنُ المُلَقِّنِ يرحمُهُ اللهُ في (**البدرِ المنيرِ**) يُكثِرُ من انتقادِ التقليدِ في النقلِ وعدمِ الرجوعِ إلى الأصولِ، ومن ذلكَ أنَّه تكلَّمَ على حديثِ المسحِ على الخفَّينِ والعمامةِ الذي أخرجَه مسلمٌ، ونبَّه إلى أنَّ المُنذِرِيَّ أخطأَ فعزَاهُ إلى الشيخَينِ؛ لأنَّه قلَّدَ ابنَ الجَوْزِيِّ في (**التحقيق**) ثمَّ قالَ (١/٦٧٦): ((**فاستفدْ ذلكَ وإيَّاكَ والتقليدَ في شيءٍ من النقولِ؛ فإنَّه مذمومٌ**)). ثم إنَّ ابنَ الملقِّنِ نفسَه ذكرَ إسنادًا عندَ البَيْهَقِيِّ فقالَ: ((**من جهةِ قَطَنِ بنِ نُسَيْرٍ**)). والذي عندَ البَيْهَقِيِّ هو قَطَنُ بنُ إبراهيمَ، وإنَّما قلَّدَ ابنُ الملقِّنِ في هذا ابنَ دَقِيْقِ العِيْدَ، كما نبَّه إلى ذلكَ محقِّقُ (**البدرِ المنيرِ** ١/٦٢٨)، وكذلكَ فإنَّ ابنَ الملقِّنِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقلَ كلامًا لابنِ حَبَّانَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الهيثمِ بنِ عبدِ الغفَّارِ فجعلَهُ عن الهيثمِ الطَّائِيِّ؛ لأنَّه لم يَنقلْ عن ابنِ حبَّانَ، بل قلَّدَ ابنَ الجوزيِّ في (**الضعفاءِ**) وقد أخطأَ في نقلِه، وقد نبَّه إليه المحققُ (١/٤٢٤)، ثم إنَّ ابنَ الملقِّنِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكرَ أنَّ البخاريَّ استشهدَ ببَقِيَّةَ بنِ الوليدِ في بابِ (**مَنْ أَخَفَّ الصلاةَ عندَ بكاءِ الصبيِّ**)، فعلَّقَ المحقِّقُ بقولِه (١/٤٥٧): ((**ليسَ**

فيه بَقِيَّةُ وإنَّما فيه الوليدُ بنُ مسلمٍ))، وقد قُمْتُ بمراجعةِ (**صحيحِ البخاريِّ**) فوجدتُ فيه بقيةَ كما قالَ ابنُ الملقِّنِ!

فانظرْ كيفَ استدركَ ابنُ الملقِّنِ على غيرِه لـمَّا طلبَ علوَّ السندِ، ثم تابعَ غيرَهُ على الوهمِ لـمَّا تركَ طلبَ العلوِّ، وكذلكَ كيفَ استدركَ المحقِّقُ على ابنِ الملقِّنِ لـمَّا رجعَ إلى الأصولِ وكيفَ استدركْتُ على المحقِّقِ لـمَّا رجعتُ إلى الأصولِ أيضًا، وهذا كلُّه في المجلدِ الأولِ فقطْ من (**البدرِ المنيرِ**).

ومُرْسَــلٌ منهُ الصحــابيُّ سَقَطْ   وقلْ: (غريبٌ) ما روى راوٍ فقطْ

(**المرسلُ**) عندَ المتقدمِينَ قد يُطلَقُ على هذا وقد يُطلَقُ على كلِّ حديثٍ سقطَ من إسنادِهِ راوٍ فأكثَرَ من أيِّ موضعٍ، سواءٌ كانَ (**مرسلًا**) أو (**منقطعًا**) أو (**مُعْضَلًا**)، وقد يسمُّونَ (**المرسلَ**) الذي سقطَ فيه الصحابيُّ (**منقطعًا**).

وكلُّ ما لمْ يتَّصِــلْ بحــالِ   إسنــادُهُ منقطــعُ الأوصــالِ

قد يُسمِّي المتقدِّمونَ (**المنقطعَ**) بـ(**المقطوعِ**)، وقد يسمُّونَه بـ(**المرسلِ**) أيضًا وقد سبقَ التنبيهُ إلى ذلكَ، وقد ذكرتُ فيما سبقَ في مراتبِ الاتِّصالِ في المرتبةِ الرابعةِ الأسانيدَ المنقطعةَ المقبولةَ ما لم تخالفْ فراجعْها[9].

---

[9] راجع: (ص: ٨). [المعتني]

والـمُعضَلُ الساقطُ منه اثنان   وما أتى مُدلَّســـًا نوعــان

قسَّمَ بعضُ المتأخرِينَ (**التَّدليسَ**) إلى صورٍ كثيرةٍ؛ كتدليسِ (**التَّسويةِ**) و(**الإسنادِ**) و(**الشيوخِ**) و(**الإرسالِ**) و(**البلدانِ**) وغيرِها، والكلامُ على (**التدليسِ**) طويلٌ قد فصَّلْتُه في كتابِ (**منهجِ المتقدمِينَ في التدليسِ**). ومختصرُ منهجِهم في حديثِ الـمُدَلِّسِ الثِّقةِ إذا لم يُصرِّحْ بالتحديثِ على **قسمَينِ**:

القسمُ الأولُ؛ الردُّ: وهوَ في **حالَينِ**:

الحالُ الأولى: أن يتبيَّنَ أنَّه دلَّسَ على الحديثِ فعلًا، ويأتي هذا على خمسةِ أوجهٍ:

١. أن يكونَ الـمُدَلِّسُ لم يسمعْ من شيخِه أصلًا.
٢. أن يصرِّحَ الـمُدَلِّسُ بعدمِ سماعِهِ.
٣. أن يتبيَّنَ بالاستقراءِ والاعتبارِ وجودُ الانقطاعِ.
٤. أن يصرِّحَ أحدُ الأئمةِ بعدمِ سماعِ الـمُدلِّسِ من شيخِه، وهو على **صورتَينِ**:

الأولى: أن يذكرَ أحاديث معيَّنةً لم يسمعْها منه.

الثانيةُ: أن يذكرَ عددَ مسموعاتِ الـمُدلِّسِ من شيخِه.

٥. أن يكونَ الحديثُ معروفًا من روايةِ أحدِ الضعفاءِ.

الحالُ الثانيةُ: أن لا يتبيَّنَ (**التدليسُ**)، ولكن يُوجَدُ في الحديثِ علَّةٌ من نكارةٍ أو مخالفةٍ ونحوِ ذلكَ، ويكونَ في الإسنادِ راوٍ موصوفٌ بـ(**التدليسِ**)، وليسَ فيه التصريحُ بالتحديثِ، فيُحمَلَ سببُ العلَّةِ على احتمالِ وجودِ (**التدليسِ**).

القسمُ الثاني؛ القبولُ: فيما عدا ذلكَ، واللهُ أعلمُ.

الأوَّلُ: الإسقاطُ للشيخ وأنْ ينقُلَ ممَّن فوقَه بـ(عنْ) و(أنْ)

نقْلُ المدلِّسِ عمَّنْ فوقَ شيخِهِ على **صورٍ**؛ فأكثرُه أن يقولَ: ((**قالَ فلانٌ**))، وقد يقولُ: ((**فلانٌ**)) بلا صيغةٍ، وقد يقولُ: ((**حدَّثَنا**)) ثم يسكتُ، ثم يقولُ: ((**فلانٌ عن فلانٍ**))، ويُسمَّى (**تدليسَ القطعِ**)؛ لأنَّه قطعَ (**حدَّثنا**) عن (**فلانٍ**)؛ وهذا كتدليسِ عمرَ بنِ عليٍّ المُقَدَّميِّ، وقد جعلَه ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المرتبةِ الرابعةِ في طبقاتِه، وهي التي لا تُقبَلُ روايتُهم حتَّى يصرِّحوا بالتحديثِ، وهو خطأٌ؛ لأنَّ تدليسَه قريبٌ، وقد قبِلَ الأئمةُ عنعنتَه، ولأنَّه لم يعنعنْ في التدليسِ بل صرَّحَ بالتحديثِ[١٠]. ومن صيغِ التدليسِ: أن يقولَ: ((**حدَّثَنا فلانٌ وفلانٌ عن فلانٍ**))، فيكونُ المعطوفُ لم يسمعْ منه المؤلفُ، ويُسمَّى (**تدليسَ العطفِ**)؛ كتدليسِ هُشَيم بنِ بشيرٍ في بعضِ مروياتِه، واللهُ أعلمُ.

---

[١٠] انظر: **منهج المتقدمين في التدليس** (ص:١١١-١١٢). [المعتني]

والثانِي: لا يُسقِطُه لكنْ يَصِفْ ۞ أوصافَه بما بِهِ لا يَنْعَرِفْ

هذا (**تدليسُ الشيوخِ**)، والتدليسُ هنا ليسَ له علاقةٌ بالتحديثِ والعنعنةِ؛ لأنَّه لم يسقطْ شيخَه بل ذكرَه، ولكن وصفَه بما لا يُعرَفُ به، فإذا تقرَّرَ هذا فاعلمْ أنَّ هناك من الرواةِ مَنْ لم يوصَفْ إلا بـ(**تدليسِ الشيوخِ**) فقطْ؛ كمروانَ الفَزَارِيِّ، وهوَ من رجالِ الصحيحِ، وأدخلَه بعضُهم في جملةِ المدلِّسِينَ الذينَ يُنظَرُ في صيغِ رواياتِهم وهل صرَّحوا بالتحديثِ أو عنعنوا؛كابنِ حَجَرٍ في (**طبقاتِ المدلِّسِينَ**)، وهو خطأٌ كما سبقَ.

ومـا يخالِـفْ ثقـةٌ فيهِ المـلَا ۞ فالشَّاذُ، والمقلوبُ قسمان تلَا

مخالفةُ الثقةِ لمن هوَ أوثقُ منهُ اصطلحَ المتأخرونَ على تسميتِها بـ(**الشاذِّ**)، والمتقدِّمونَ يسمُّونَ هذا بـ(**المُنكَرِ**) و(**الخطأِ**) و(**الوهمِ**)، و(**المنكرُ**) عندَهم أعمُّ منه عندَ المتأخرِينَ؛ لأنَّ المتأخرِينَ اصطلحوا على تخصيصِ (**المنكرِ**) بمخالفةِ الضعيفِ للثقةِ، و(**المنكرُ**) عندَ المتقدمِينَ يُطلَقُ وتُرادُ به **أوجهٌ**:

الأولُ: مخالفةُ الثقةِ لمن هوَ أوثقُ منه أو أكثرُ.

الثاني: مخالفةُ الضعيفِ للثقاتِ.

الثالثُ: الحديثُ الذي انفردَ به راوٍ ولو كانَ ثقةً إذا لم يُتابَع عليه؛ على تفصيلٍ لا يَسعُ هذا المختصرُ بسطَه.

الرابعُ: الحديثُ الضعيفُ إذا كانَ مردودًا.

والمقلوبُ قسمان تلَا

إبدالُ راوٍ ما براوٍ قِسْمُ   وقلْبُ إسنادٍ لمتنٍ قِسْمُ

(المقلوبُ) عندَ المتقدمِينَ أكثرُ ما يُطلَقُ على **(قلبِ الإسنادِ والمتنِ)** بأنْ يرويَ متنًا بإسنادٍ ليسَ لهُ، وهذا ما يذكرُه ابنُ حَبَّانَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في **(المجروحِينَ)** كثيرًا، فيقولُ: ((**يروي المقلوباتِ**))، واللهُ أعلمُ.

والفَــرْدُ ما قيــدْتَهُ بثقـةٍ   أو جمْعٍ أو قصْرٍ على روايةٍ

هذا من أنواعِ **(الغريبِ)** عندَ المتأخرِينَ، سواءٌ كانَ **(الغريبَ المطلقَ)** أو **(الغريبَ النسبيَّ المقيَّدَ)**، على تفصيلٍ مذكورٍ في كتبِ المصطلحِ، إلا أنَّني أشيرُ هنا إلى أنَّ المتقدمِينَ قد يذكرونَ **(الغريبَ)** ويريدونَ به **وجوهًا، منها:**

الأولُ: كالغريب عندَ المتأخرِينَ.

الثاني: ما ليسَ مشهورًا ولو رواه أكثرُ من واحدٍ.

الثالثُ: الضعيفُ، وكثيرًا ما يكونُ المرادُ به ذلك عندَ التِّرْمِذيِّ إذا قالَ: ((**حديثٌ غريبٌ**)).

الرابعُ: مرادفٌ للحسنِ عندَ المتقدمِينَ[11]، وهذا يذكرُه أبو حاتِمٍ وأبو زُرْعَةَ كثيرًا، واللهُ أعلمُ.

فائدةٌ: يذكرُ أصحابُ كتبِ التخريجِ كالزَّيْلَعِيِّ في (**النَّصْبِ**) وابنُ الملقِّنِ في (**البدر المنير**) على بعضِ الأحاديثِ قولَهم: ((**غريب**))، ويعنونَ أنَّهم لم يجدوا له أصلًا، فإنْ كانَ له أصلٌ ولكنْ من روايةِ صحابيٍّ آخرَ وكانَ موقوفًا قالَ فيه الزَّيْلَعِيُّ: ((**غريبٌ**))، ثم يذكرُ ما وجدَه، فإن لم يجدْ له أصلًا مطلقًا قالَ: ((**غريبٌ جدًا**)).

وما بعلَّةٍ غموضٍ أو خَفَا　　　مُعلَّلٌ عندَهمُ قد عُرِفا

(**العلةُ**) قد تُطلَقُ عندَ المتقدمِينَ ويُرادُ بها **أمرانِ:**

الأولُ: الضعفُ مطلقًا أيًّا كانَ وجهُه.

الثاني: وهوَ أكثرُ، تُطلَقُ على المخالفةِ في السندِ؛ كأنْ يُروَى من وجهٍ ظاهرُه الصحةُ ثم يُروَى من وجهٍ آخرَ يظهرُ فيهِ انقطاعٌ في السندِ أو راوٍ ضعيفٌ سقطَ في السندِ الأوَّلِ أو اختلافٌ عن الراوي الذي عليه مدارُ الحديثِ، ونحوِ ذلكَ، فيقولَ: ((**هذا الحديثُ معلولٌ**)) أو ((**تبيَّنَتْ علتُه**)) أو ((**ظهرَ فسادُه**))، ويقولونَ في الطريقِ الذي تبيَّنَتْ فيه (**العلةُ**): ((**أفسدَ الحديثَ**))، ونحوَ هذهِ العباراتِ.

---

[11] وأعني به المصطلح المشهور له وهو الحسن عند الترمذي.

وقد تُطلَقُ (**العلةُ**) عندَهم على أمرٍ خارجٍ عن النظرِ في الصحةِ والضعفِ؛ وذلكَ كإطلاقِ التِّرمِذيِّ (**العلةَ**) على النسخِ كما ذكرَه في (**العللِ الصغيرِ**) آخرَ كتابِه (**الجامع**)[١٢]، واللهُ تعالى أعلمُ.

وذو اختلافِ سَنَدٍ أو متن مُضْطَرِبٌ عندَ أُهَيْلِ الفَنّ

(**المضطربُ**) عندَ المتقدمِينَ يُطلَقُ على **أوجهٍ**:

الأولُ: ما ذكرَه الناظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهوَ مصطلحُ المتأخرِينَ، وهوَ أن يُروَى الحديثُ على وجوهٍ مختلفةٍ يظهرُ منها عدمُ الضبطِ إمَّا في الإسنادِ وإمَّا في المتنِ.

الثاني: أن يُرادَ به أنَّ الإسنادَ خطأٌ، ويذكرُ ذلكَ أبو حاتمٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى أحيانًا، فيقولُ: ((**هذا الإسنادُ مضطربٌ**))، ويعني به أنَّه خطأٌ ولو لم يُروَ إلا من وجهٍ واحدٍ.

الثالثُ: أن يُرادَ به أنَّ الراويَ لا يضبطُ الأسانيدَ، فيقولونَ: ((**فلانٌ حديثُه مضطربٌ**))؛ كابنِ أبي ليلى رَحِمَهُ ٱللَّهُ مثلًا، ويعنونَ به أنَّه يروي الحديثَ الواحدَ بأسانيدَ مختلفةٍ؛ لعدمِ ضبطِهِ لها.

---

[١٢] انظر: **الجامع الصحيح** (٥/٦٩٢). [المعتني]

والـمُدْرَجَاتُ في الحديثِ ما أتَتْ   من بعض ألفاظِ الرواةِ اتَّصلَتْ

للمُدْرَجِ أقسامٌ وتفصيلاتٌ مذكورةٌ في كتبِ المصطلحِ، و**أُنبِّهُ** هنا إلى **أمرَينِ:**

الأولُ: أن (**الإدراجَ**) قد يذكرُه المتقدمونَ على الزيادةِ المحضةِ، وقد رأيتُها للبخاريِّ في (**عللِ التِّرْمِذيِّ الكبيرِ**)[١٣].

الثاني: أنَّ كلامَ مؤلفِيْ المصطلحِ إنَّما يتكلمونَ فيه على (**إدراجِ الرواةِ**)، وهناكَ قسمٌ مهمٌ من (**الإدراجِ**) لم يُنبَّهْ عليه في كتبِ المصطلحِ فيما رأيتُ، وهوَ (**إدراجُ المؤلفِينَ والفقهاءِ**)؛ فإنَّ المؤلفِينَ ينقلُ كثيرًا بعضُهم عن بعضٍ دونَ عودةٍ إلى الأصولِ، ثم قد يدرجُ الناقلُ كلامًا للمنقولِ عنه ويلحقُه بمتنِ الحديثِ وليسَ منه، ثم يتناقلُه الفقهاءُ على أنه متنُ الحديثِ وليسَ كذلكَ، وله أمثلةٌ كثيرةٌ، أذكرُ منها **مثالًا واحدًا:** وهوَ ما تناقلَه فقهاءُ الحنابلةِ؛ كالزَّرْكَشِيِّ في (**شرحِ الخِرَقِيِّ**)[١٤] وابنِ مُفْلِحٍ في (**المبدعِ**)[١٥] والبُهُوتِيِّ في (**كشافِ القناعِ**)[١٦] وابنِ ضوَيَّانَ في (**منارِ السبيلِ**)[١٧] وغيرِهم عن ابنِ عباسٍ أنَّه قالَ في تفسيرِ آيةِ التيمُّمِ:

---

[١٣] انظر: **علل الترمذي الكبير**، (١/ ٥٦٠). [المعتني]

[١٤] انظر: **شرح الزركشي على مختصر الخرقي**، نشرة دار العبيكان، الطبعة الأولى (١/ ٣٤٠). [المعتني]

[١٥] انظر: **المبدع في شرح المقنع**، نشرة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١/ ١٩٠). [المعتني]

[١٦] انظر: **كشاف القناع عن متن الإقناع**، نشرة دار الكتب العلمية (١/ ١٧٢). [المعتني]

[١٧] انظر: **منار السبيل في شرح الدليل**، ت: زهير الشاويش، نشرة المكتب الإسلامي، الطبعة التاسعة (١/ ٤٧). [المعتني]

((**الصعيدُ: ترابُ الحَرْثِ، والطيِّبُ: الطاهرُ**))، وأصلُ كلامِ ابنِ عباسٍ هوَ: ((**الصعيدُ: ترابُ الحرثِ**))[18] فقطْ، وأمَّا ((**الطيبُ: الطاهرُ**)) فهوَ من كلامِ ابنِ قُدامَةَ في (**المغني**)[19]، وَهِمَ ابنُ أخيهِ شمسُ الدينِ في (**شرحِ المقنعِ**)[20] فأدرجَه في كلامِ ابنِ عباسٍ، فتناقلَه المؤلفونَ عنه، نبَّهَ على هذا الطريفيُّ في كتابِه (**التحجيلِ**)[21]، واللهُ أعلمُ.

وما روى كلٌّ قرينِ عن أخِهْ   مُدَبَّجٌ فاعرفْه حقًّا وانتخِهْ

اعلمْ أنَّ المسائلَ التي يدرسُها مصطلحُ الحديثِ على **قسمَيْنِ**:

الأوَّلُ: من متينِ العلمِ، وهيَ ما يحتاجُها طلبةُ العلمِ؛ لمعرفةِ صحيحِ الحديثِ من ضعيفِهِ ونحوِ ذلكَ.

الثاني: من مُلَحِ العلمِ ولطائفِهِ، وهيَ ما يستغني عنها طلبةُ العلمِ في الحكمِ على الحديثِ، وهيَ مثلُ (**المُدَبَّجِ**) و(**روايةِ الأكابرِ عن الأصاغرِ**) و(**الآباءِ عن الأبناءِ**) ونحوِها،

---

[18] وجدته بغير هذا اللفظ في مصنف عبد الرزاق برقم (٨١٤) ومصنف ابن أبي شيبة (١٧٠٢) وسنن البيهقي الكبرى (١٠٢٥) و(١٠٢٦). [المعتني]

[19] انظر: **المغني**، نشرة مكتبة القاهرة (١/ ١٨٢). [المعتني]

[20] انظر: **الشرح الكبير على متن المقنع**، نشرة دار الكتاب العربي (١/ ٢٥٤). [المعتني]

[21] انظر: **التحجيل في تخريج ما لم يخرج في إرواء الغليل**، نشرة مكتبة الرشد، (ص: ٤١، ٤٢). [المعتني]

فهيَ من فضولِ العلمِ ومُلَحِه وليسَتْ من متينِه، لذلك يندرُ أن يتكلَّمَ المتقدمونَ على هذهِ اللطائفِ، وإنَّما أكثرُ كلامِهم على **القسمِ الأولِ**، واللهُ تعالى أعلمُ.

مُتَّفِقٌ خطًّا ولفظًا مُتَّفِقْ وضِدُّهُ فيما ذكرْنا المُفْتَرِقْ

اعلمْ أنَّ أهلَ العلمِ رحمَهم اللهُ قد اهتمُّوا بمسائلِ (**المُتَّفِقِ والمُفْتَرِقِ**) و(**المختلفِ والمُؤْتَلِفِ**)؛ لضرورةِ معرفةِ الرواةِ في الأسانيدِ؛ لكثرةِ التَّصْحِيفِ من النُّسَّاخِ قديمًا، فقد يتفقُ أكثرُ من راوٍ في الاسمِ ويختلفانِ في الطبقةِ أو في العدالةِ، وقد يأتي الوهمُ في الخلطِ من دارسِ الإسنادِ فوضعوا له مبحثَ (**المُتَّفِقِ والمُفْتَرِقِ**). وقد يتفقَ الراوِيانِ في الاسمِ خطًّا وإن اختلفا في الشكلِ أو الإعجامِ؛ نحوُ عبَّاسٍ وعيَّاشٍ، والحُصَينِ والحُضَينِ، وعُبَادٍ وعَبَّادٍ، وقد يأتي الوهمُ هنا من الناسِخِ الذي قد يتركُ الإعجامَ أو الشكلَ أو العكسَ، فوضعوا له مبحثَ (**المُخْتَلِفِ والمُؤْتَلِفِ**)، واللهُ تعالى أعلمُ.

متروكُهُ ما واحدٌ به انفرَدْ وأجمعوا لضعفِهِ فهْوَ كَرَدْ

هذا نوعٌ من أنواعِ (**المَتْروكِ**)[22]، وإلَّا فقد يتواردُ أكثرُ من راوٍ على روايةِ الحديثِ ويكونُ متروكًا أيضًا، وهذا الذي يقولُ فيه العُقَيلِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (**الضعفاءِ الكبيرِ**): ((**لا يتابعُه**

[22] سبق أن ذكَرتُ عند (البيت ٢١) المراد بـ(المنكر) عند المتقدمين. [المصنف]
هو البيت (٢١) حسب ترقيم المنظومة كاملةً، وليست كذلك هنا، والموضع المراد في (ص: ١١). [المعتني]

عليه إلا من هوَ مثلُه أو دونَه))، وقد يكونُ الحديثُ (**متروكًا**) ورواتُه ثقاتٌ؛ لأنَّ أحدَ رواتِه أخطأَ فيه، فالحديثُ (**المتروكُ**) عندَ المتقدمينَ ليسَ مقيَّدًا بوصفِ راوٍ من رواتِه، فجميعُ مُنْكَرَاتِ الثقاتِ تُعَدُّ من قبيلِ (**المتروكِ**) عندَهم فضلًا عن مُنْكَرَاتِ الضعفاءِ، بالإضافةِ إلى ما انفردَ به المتروكونَ ممَّن فحُشَ خطؤُهم وغيرِ ذلكَ. وهذا هوَ القسمُ المردودُ الذي سبقَ بيانُه في أوَّلِ الكتابِ، واللهُ أعلمُ.

والكَذِبُ المُخْتَلَقُ المصنوعُ على النبيْ فذلكَ الموضوعُ

اعلمْ أنَّ الكذبَ يُطلَقُ عندَ المتقدمِينَ ويُرادُ به **أمرانِ:**

الأولُ؛ الخطأُ: وهوَ لغةُ أهلِ الحجازِ، كقولِ الرسولِ صلى اللهُ عيه وسلمَ: ((**كذبَ أبو السنابلِ**))[٢٣]، وقولِ ابنِ عباسٍ في نَوْفٍ البِكَالِيِّ: ((**كذبَ**))[٢٤]، ونحوِها، ومن هذا قولُ الأئمةِ: ((**لم نرَ الصالحينَ في شيءٍ أكذبَ منهم في الحديثِ**))[٢٥]، وإنَّما يعنونَ به الخطأَ وكثرةَ الوهمِ لا تَعَمُّدَ ذلكَ، فمثلُ هذا يقدحُ في الروايةِ ولا يقدحُ في دينِ الراوي.

الثاني: أن يخبرَ بخلافِ الواقعِ عمدًا، وهذا قادحٌ في العدالةِ دونَ الأولِ، وهؤلاءِ هم الوضَّاعونَ المتروكونَ، ثم ينبغي التنبيهُ على أنَّه قد يردُ حديثٌ رواتُه كلُّهم ثقاتٌ ويحكمُ عليه

---

[٢٣] رواه أحمد في مسنده (٤٢٦١). [المعتني]

[٢٤] رواه البخاري (١٢٢). [المعتني]

[٢٥] ذكره مسلم في مقدمة صحيحه (باب: الكشف عن معايب رواة الحديث ...)، انظر: **صحيح مسلم بشرح النووي**، تحقيق: خليل مأمون شيحا، نشرة دار المعرفة (١/ ٥٤). [المعتني]

أحدُ الأئمةِ أنَّه كذبٌ أو موضوعٌ، ولا يكونُ هذا قدحًا في رواةِ الحديثِ؛ لأنَّه قد يكونُ وهمًا عرضَ لأحدِهم أو يكونُ أُدخِلَ عليه هذا الحديثُ وهوَ لا يشعرُ، ولهذا أمثلةٌ لا يسعُ المقامُ بسطَها، واللهُ تعالى أعلمُ.

واعلمْ أنَّه قد بقيَتْ مسائلُ مهمةٌ في الحديثِ لم يتطرَّقْ لها الناظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، نحوُ (**زيادةِ الثقةِ**) و(**الاعتبارِ**) و(**الشواهدِ**) و(**المجهولِ**) وغيرِها، وهيَ أهمُّ من مسائلَ ذكرَها في المنظومةِ كـ(**روايةِ المُدَبَّجِ**) و(**المُتَّفِقِ والمُفترِقِ**) و(**المُختَلِفِ والمُؤْتَلِفِ**)، واللهُ تعالى أعلمُ.

هذا ما تيسَّرَ إيرادُه على (**البيقونيةِ**)، أسألُ اللهَ أن يعلِّمَنا ما ينفعُنا وأن ينفعَنا بما علَّمَنا وأن يجعلَ علمَنا خالصًا لوجهِه الكريمِ، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ على نبيِّنا محمدٍ وعلى آلِه وصحبِه أجمعينَ.

كتبَه: ناصرُ بنُ حمدٍ الفهدُ

الأحدَ ١٦/١٠/١٤٢٥ (...[٢٦])

جناح ٣ من سجنِ الحايرِ

---

[٢٦] كُتِب هنا (غرفة) ثم رقم ضُرِب عليه. [المعتني]